

من رئيس الحكومة
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع: حول الشراءات والصفقات العمومية الممولة عن طريق هيئات أجنبية في إطار الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية.

المرجع: - الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

- القانون عدد 29 لسنة 2016 المؤرخ في 05 أبريل 2016 المتعلق بتنظيم المصادقة على المعاهدات.

وبعد، لقد حدّد الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية مجال تطبيقه حيث نصّ الفصل الأول منه على أنّه يضبط قواعد إبرام الصفقات العمومية وتنفيذها ومراقبتها مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها صراحة ضمن أحكام هذا الأمر أو بمقتضى اتفاقية دولية مصادق عليها طبقا للتشريع التونسي أو نصّ تشريعي أو ترتيبي.

ونظرا لما لوحظ من تردّد بعض المشتريين العموميين في معالجة مثل هذه الملفات، سيّما في حال الاختلاف بين آراء لجان مراقبة الصّفات ذات النّظر أو آراء بقية الهياكل المتداخلة مع رأي هيئات التمويل الأجنبية، بما نتج عنه إطالة الآجال وانقضاء صلوحية التمويل في بعض الأحيان وصعوبة في مباشرة إنجاز المشاريع المتصلة بها والاستفادة منها في الإبان، يجدر التذكير بضرورة التقيّد في كل الحالات بالإجراءات والتراتب المعتمدة من قبل هيئات التمويل الأجنبية والالتزام بالقرارات التي تصدرها باعتبار أن هذه القواعد تعتبر جزء من اتفاقية التمويل التي تعلق من حيث قيمتها القانونية على الأحكام المدرجة بالأمر المنظم للصفقات العمومية وذلك بالنسبة للاتفاقيات الموافق عليها بنص تشريعي، كما أن لها أولوية في التطبيق بالنسبة للاتفاقيات المبرمة بمقتضى أمر حكومي عملا بقاعدة أن النص الخاص يقدم في التطبيق على النص العام، وذلك علاوة على ما تم إقراره صراحة في أحكام الفصل الأول من الأمر عدد 1039 المؤرخ في 13 مارس 2014 المشار إليه آنفا.

كما يتجه الحرص في مثل هذه الحالات على أن تتعهد لجان الصّفات بالملف قبل إحالته إلى الممولّ الأجنبي تفاديا للصعوبات التي قد تنجرّ عن الاختلاف بين رأي هذه الهيئات ورأي لجان الصّفات ذات النظر.

ونظرا لأهمية الموضوع ولوثيق صلته بإحكام تطبيق التّراتيب المنظمة للصفقات العمومية من جهة وتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية في أفضل الآجال من جهة أخرى، المرجو من السيّدات والسادة الوزراء وكتّاب الدولة دعوة المصالح الراجعة إليهم إلى اتّخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ ما جاء بهذا المنشور بكل عناية.

والسلام
رئيس الجمهورية
يوسف الشاهر